

وَأَمَّا صِدْقٌ وَوَعْدٌ فَهَذَا الْجَمْعُ نَدَى عَلَى الْإِذْرَاقِ قَالَ الْحَقُّقُ مَعْنَى الدَّرَجَاتِ  
اسْتِثْنَاءً لِلْمَعْنَى الْمَعْرِضَةِ إِلَيْهِ تَقَرُّ وَأَنْ لَمْ يَجْزِ اسْتِثْنَاءُ الْمَعْرِضَةِ لِأَنَّ مَعْنَى  
نَشَأَ عَنْ لَفْظِ الْمَعْرِضَةِ وَنُوعَانِهَا أَنْ لَفْظُ الْمَعْرِضَةِ شَأْنٌ عِنْدَ الْإِذْرَاقِ  
بَعْدَ التَّسْتِثْنَاءِ أَوْ بَعْدَ الْجَمْعِ وَلَيْسَ لَفْظُ الْعِلْمِ بِمَعْنَى الْإِذْرَاقِ كَمَا كَانَ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَزِيدُ مِنْ عَدَمِ إِجْرَاءِ الْمَعْرِضَةِ عَلَى اللَّهِ لِشَيْءٍ مَعْنَى مَا يَكُونُ  
مَسْجُوقًا بِالْعَدَمِ عَدَمًا مَرَامًا وَالْمَعْرِضَةُ عَلَى الْمَعْلُومِ عَلَيْهِ تَقَرُّ وَالْكَوْنُ  
فِي الْمَعْرِضَةِ هَلْ يَدْرِكُ الْخَبْرَ وَيُلَوِّحُ بِالْوَجْهِ الْكَلِمَةَ كَمَا قَالَ الْقَلْبُ  
أَمْ أَدْرَاكُ الْخَبْرَ فِيهِ تَزَاوُعٌ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْعَرَفَانُ فِي مَا يَدْرِكُ  
أَقْرَابَ وَلَا يَدْرِكُ زَائِدًا كَانَ الْعِلْمُ فِيهَا يَدْرِكُ زَائِدًا وَقَدْ يَتَلَوَّنُ خِلَافَ مَا يَدْرِكُ  
بِأَنَّهُ وَلَا يَتَلَوَّنُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا مَعْرِضَةَ لَيْسَتْ بِمَعْرِضَةٍ زَائِدًا بِمَعْرِضَةٍ  
فَأَنْ تَصِلَ هُنَا بِكَوْنِ الْعَرَفَانِ عَظِيمَةً دَرَجَةً مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّ التَّصَدِيقَ  
اسْتِثْنَاءً هَاهُنَا الْمَوْجُودَاتُ إِلَى الْوَجُودِ وَأَجِبَ الْوَجُودُ أَوْ مَقْصُودٌ  
بِالْمَعْرِضَةِ فَاتَمَّ تَقْوِيمُ حَقِيقَةِ الْوَجُوبِ فَامْرُؤٌ قَامَ فِي الْمَعْرِضَةِ  
وَالْعِلْمُ يَطَّلِعُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ بِالشَّرْكَ إِحْدَاهَا يَطَّلِعُ عَلَى نَفْسِ  
الْإِذْرَاقِ وَثَانِيهَا عَلَى الْكَلِمَةِ السَّمَاءِ بِالْعَقْدَةِ الْحَقِيقَةِ وَهَذَا الْأَوَّلُ  
بِاعْتِبَارِ اسْتِثْنَاءِ سَبَبِ الْإِذْرَاقِ فَيَكُونُ مِنْ طَلَقِ الْمَسْتَبَدِّ عَلَى السَّبَبِ  
وَأَنَّهَا عَلَى نَفْسِ الْمَعْلُومَاتِ وَهِيَ الْعَوْدُ عَلَى كَلِمَةِ الْإِسْمَاءِ الْعَالِيَةِ  
مَرَكِبَةٌ مِنْهَا وَهَذَا الْإِطْلَاقُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْإِذْرَاقِ أَمَّا عَلَى سَبَبِ الْحَالِ  
أَوْ التَّغْلُظِ فَيَطَّلِعُ الْعِلْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ الْخَبْرِ بِالْمَعْرِضَةِ وَهُوَ مَا يَكُونُ  
يَقْتَدِرُ عَلَى إِذْرَاقِ الْأَحْكَامِ الْخَبْرِيَّةِ وَهُوَ شَاعِرٌ عَرَفَ خِلَافَ الْإِذْرَاقِ  
الْعِيدِ فَأَتَمَّ حَاصِلُ كُلِّ أَحَدٍ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ وَالْعِلْمُ الَّذِي يَتَوَقَّفُ  
مِنْ أَهْلِ التَّصَدِيقِ إِخْتِصَافًا مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْإِذْرَاقَ إِذَا الْعِلْمُ الْمُنَاقِلَ  
يُجْعَلُ يَتَقَطَّعُ التَّصَدِيقَ وَالْمَعْرِضَةَ بِسَبَبِهَا كَمَا الْمَشْهُورُ وَأَمَّا  
وَالْعِلْمُ الْعَمَلِيُّ هُوَ كُلُّ يَفْرَحُ عَلَيْهِ الْكُنْزُ وَهِيَ إِفْرَادُ الْحَارِجَةِ وَالْعِلْمُ  
الْإِنْفِصَالِيُّ هُوَ كُلُّ يَفْرَحُ عَلَى الْكُنْزِ وَهِيَ إِفْرَادُ الْحَارِجَةِ الَّتِي اسْتِثْنَاءً  
هِيَ مِنْهَا وَالْعِلْمُ التَّقْرِيزِيُّ هُوَ إِذَا عَرَفَ كُلَّ شَيْءٍ بِالْعِلْمِ بِمَوْجُودَاتِ الْعَالَمِ  
وَالْعِلْمُ الْحَدِيثُ فِي الْعِبَادِ هُوَ نَوْعَانِ مَهْرُورِيٌّ وَكُنْشَاءِيٌّ فَالْمَعْرِضَةُ  
مَا حَصَلَ فِي الْعَالَمِ مَا حَدَّثَ اللَّهُ وَخَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْوِينٍ وَكُنْشَاءِيٌّ مِنْ جِهَتِهِ  
وَأَنَّ كُنْشَاءِيٌّ عَقْلِيٌّ وَتَقْوِيمِيٌّ فَالْعِلْمُ بِمَا حَصَلَ فِي النَّاسِ وَالْمَعْرِضَةُ فِي الْعَمَلِ  
كَالْعِلْمِ بِمَوْجُودَاتِ الْعَالَمِ وَثَبُوتِ الْمَتَاعِ وَبُوهْدَانِيَّةٍ وَتَقْوِيمِيٌّ وَتَقْوِيمِيٌّ  
مَا لَا يَحْصُلُ بِجُزْءِ الْعَمَلِ بَلْ بِوَسْطَةِ كَالْعِلْمِ بِالْمَلَكُوتِ وَالْحَرَمِ وَسَائِرِ الشَّيْءِ

على الحكم

من الأحكام وأما علم الله تعالى فليس عاصداً بالاستدلال ولا يتوقف  
على المعدمات بل العلم المقدمات مع الحقيقة من غير أن يكون العلم مع الحقيقة  
مسوقاً بالعلم بالمقدمات وكذلك المذكر والنكران على علم به من غير  
استدلال وأما العلم فما خالفنا في أن نقول رماهية العلم هو معرفة  
أو نظري يستجده أو نظري غير مستجده هو العلم المستجده هو العلم المستجده هو العلم  
المطابق لوجوده وأما البوحه في الجمل والظهور بحيث لا يوجد شيء آخر منه  
ليجعل معرفة له إلا الرشيقة المستصغرة رماهية يستجده على الحقيقة  
بإثارة محرقة جامعة للجسد والفصل الثاني من ذلك علمه في أكثر  
الاشياء بل في أكثر الدركات الحسية كراعيه المسك وطهور العسل  
وإذا نحن نأمن بتحديد الدركات نحن عن الأدراكات غير تلك فقلنا  
على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال وذلك بان تقسيمه لا عنفاً وإنما  
وعنه ثم غير العلم عن غيره فنقول لا عنفاً وإنما نأمن بالعلم المستجده  
ما هو به فهو الجمل والعلم ليس كذلك وأن نأمن بتقسيم العلم المستجده  
بل هو متفرقة من الشك والظن والعلم غير لفظها ومن هنا قبله في نفسه  
موصوفة ينفي بها عن الحق الجمل والشك والظن وذهب لإمامنا  
الحقونة ضرورية أو ما هو المحرمين والفرق بينه وبين غيره في أنه  
والاصح هو أنه نظري غير مستجده ثم خالفنا في أنه غير متفرقة عن غيره  
بأن معرفة المعلومة على ما هو به هذا عند أهل الحقيقة وهو العلم الخالص  
وأما علمنا نحن هو الإحاطة ونحن على ما هو به تارة بآثار المدلول  
على ما هو به أو ما هو واجب كون من تارة عالماً والضرورة الحاصلة عند  
العاقلة وهذا تعريف القائلين بأنه من مقولة الكيف والحقيقة علمنا  
الانفصال والتعلق بين العالم والمعلوم عند من يقول أنه من الإلهام فيكون  
أمر صفة توجب علمها بغيرها بين التماثل لا يمتثل بغيره التفتيش وحسب  
ما قيل في صفة تجليها المذكورين فأمث هي به فالمدكور يتناول الموصوف  
والمعدود والممكن والمستقبل والمفرد والمركب يخرج بالحقائق الظن والفعل  
المركب وعنفاً المتكلم المصعب أيضاً وأصح الحدود عند الحذفان  
من الحكماء وبعض الحكماء هو الصورة الحاصلة من الشيء عن العلم  
سواء كانت تلك الصورة العقلية عين ما هيته المعروفة في العلم  
الانفصالي وغيره كما في العلم المحسوس سواء كانت رشيقة في العلم  
كما في علم النفس الحكيمان رشيقة النفسانية كإيه علم النفساني  
وسواء كانت عين ذات العالم كما في هذا التفسير في ذاته المقترن